

غير واضحة تصوير

مما يجري في القرن الأفريقي (3)

اتفاق جدة يجدد الهدنة بين دولة الصومال واستعادة الوحدة والرهان على مستقبل آمن

المتأخرة: الوط

أعاد اتفاق المصالحة بين الفصائل الصومالية الذي أُنجذب في السادس عشر من سبتمبر الجاري بمدينة جدة برعاية خالد الحميدي الشريفي الملك عبد الله بن عبد العزيز لأبناء الشعب الصومالي في إعادة بناء الدولة المنهارة من ذرخ سيلاد بري ططلع التسعينيات من القرن الماضي وأستعادة الوحدة ووقف الاشتباكات بين القبائل والحكومة.

جاءت هذه الاتفاقية تقويها المؤشر المصالحة الذي انتبه أعلمه في مقتبسه دون التوصل إلى اتفاق، خاصة وأنه يسع قنافذ كانت قد سقطت على مكان انعقاد المؤتمر، ليوضح أن الأطراف الصومالية غير قادرة لوحدها على الوصول إلى أي نتيجة إيجابية وقد حضر توقيع الاتفاق كل من الرئيس عبد الله يوسف أحمد، ورئيس الوزراء علي محمد جدي، ورئيس البرلمان ألم محمد نور، وعدد من رؤساء القبائل.

وقد جاء التوصل إلى اتفاق المصالحة الوطنية في الصومال بعد مداولات استمرت أكثر من شهر ونصف في مقتبسه بين ممثلين القبائل الصومالية المشاركون في مؤتمر المصالحة الذي دعى إليه الحكومة الانتقالية وقادةه أحد المحاكم الإسلامية وأعضاء البرلمان المشترقين المقرين في إثيريا.



الإثنين 10 سبتمبر

لعام 1428 هـ

الملك عبد الله بن عبد العزيز يشهد اتفاق جدة

دائماً مجرد انتقادات تخفي بها القبائل وجهها أمام المجتمع الدولي، أما على صعيد المجتمع المحلي فالوجه سافر، منذ أن فضل الصوماليون الانتماء إلى القبيلة على حساب الهوية الوطنية الجامحة.

أمراء الحرب

ولقد ظهرت وسط هذه الظروف طائفة أمراء الحرب أو تجار السلاح التي قادت بتجاهيل الصراعات الداخلية وربوحاً من ورائها ملايين الدولارات حتى ولو كان الشعب الشعوب الصومالي وزاد من تعقيد الموقف أن الأزمة الصومالية بكل دعامتها أخذت أبعاداً إقليمية ودولية تجاوزت الحدود بحكم موقع الصومال الاستراتيجي وسط القرن الأفريقي وقد وصلت هذه الأبعاد إلى حد تدخل بعض الدول بقواتها في الصومال مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأثيوبيا.

وقد تولت الحكومة الصومالية حالياً السلطة عام 2004 وقد وفرت هرقة مقللة بالإضافة إلى بروز عامل آخر هو اتحاد المحاكم الإسلامية الذي مال بهت نحو تحول معارضته إلى صدام مسلح مع الحكومة وصل إلى حد الحرب الأهلية.

وقد تعقدت الأوضاع بالانتصارات العسكرية المتالية التي حققتها هذا الاتجاه على الحكومة واستناده على ساحات واسعة من الصومال ووصلت قواته إلى شارف العاصمة مقديشو الآخر الذي جعل الحكومة تتجه إلى مدينة بيداو والإقامة فيها إلا أن الحكومة الانتقالية بعد الاستعارة بالقوات الإثيوبية استطاعت استعادة زمام الأمور وجزيرة اتحاد المحاكم الإسلامية واسترداد الأرضي التي استولى عليها والعودة إلى مقديشو.

ووسط ضغوط دولية هائلة خاصة من جانب المجتمع الدولي شرعت الحكومة الانتقالية في تنظيم مؤتمر للصالحة ضمن القبائل والعشائر بحثاً عن أمل لاستقرار السياسي والأمني ويرغب أن هذا المؤتمر قد تاجل 13 مرة إلا أنه انعقد وأسفر عن اتفاق مصالحة

وتوصل المؤتمر إلى اتفاق يشمل 4 نقاط وهي الإعلان عن انتهاء الخلافات بين القبائل الصومالية وكتعبين عن المصالحة فقد تبادل زعماء القبائل الصومالية المشاركين المصالحة، تم إعادة المنشآت إلى أصحابها الأصليين، وتزعزع السلام، وأخيراً تأسيس مليشيات.. ووقفت على هذا الاتفاق جان مختارة من المجموعات القبلية الخمس في الصومال لنقل القرارات والوصيات إلى أنباء الشعب الصومالي.

ويأمل المرافقون أن تستكمل الأطراف الصومالية باقي خطوات المصالحة رغم عدم دعوة المحاكم الإسلامية لحضور مؤتمر المصالحة بعد أن قرر مسؤولوها المحاكم أيضاً مقاطعة المؤتمر لعدم الاعتراف بالحكومة الانتقالية، و وما يزيد من الصعوبات أمام تفعيل اتفاقية المصالحة تشكيل تحالف معارض جديد في العاصمة الإثيوبية أسمرة أوائل سبتمبر رداً على مؤتمر المصالحة الوطنية ويضم تحالف المعارضة الإسلامية زعماء المحاكم الإسلامية وشاركت فيه المعارضة الصومالية بالخارج وشخصيات من جماعات أقلية صومالية، ويري المخلدون السياسيون أنه لو كان الرئيس الصومالي قد نجح في إقناع القبائل الضالب من قبيلة البوية بمحضور المؤتمر لقل ذلك من تأثير المعارضين الآخرين في الخارج ولكن إصرار الرئيس الصومالي الذي ينتهي إلى قبيلة الدارود على تزعزع ساحة ببناء قبيلة البوية بمقديشو واعتقال بعضهم والزوج بهم في السجون جعل شيوخ القبائل يرفضون المشاركة في المؤتمر مما يعني توفير الأداة المحسنة.

الإنقسامات القبلية

ومعروف أن الصوماليين ينقسمون إلى خمس تجمعات قبلية رئيسية هي: البوية، الإسحاق، الدارود، بير، والرماندون، بالإضافة إلى تجمعات قبلية أصغر حجماً، وأقل شأنـاً، وبالرغم من رفع شعارات مختلفة في الصومال، في حماولة لذفاء جذورها القبلية، إلا أن أغلب التجمعات الصومالية السياسية هي تغير عن تجمع قبلي واحد، فمثلما المحاكم الشرعية الصومالية تقبل قبيلة البوية المنحرفة في مقديشو، ولجعل محاولة الحكومة الانتقالية من خلال اتفاق المصالحة الموقعة في بدء، هي الاتفاق مع قبيلة البوية، ومن خلالها مع المحاكم الإسلامية، حتى وإن لم توقع الأخيرة على الاتفاق، وغالباً فإن الولاء القبلي أقوى من أي ولاية أخرى، فالشعارات السياسية، والإيديولوجيات العابرة كانت



الرئيس الصومالي المساعد سيد بارى

أمراء الحرب أججو الصراعات الداخلية وربوحاً من ورائها ملابين الدولارات



الرئيس الديموقراطي عبد الله يوسف محمد

وطنية وهذا يعد مؤشراً طيباً على أن غد الصومال سيكون أفضل من أمسه وأن يتحقق القادة الصوماليون على احترام وتنمية ما توصلوا إليه حتى لا يكون مثل غيره من الاتفاقيات التي لم تتفق وتحمي صوت العقل بين جميع الأطراف وأن الأيام القادمة سوف تشهد تطورات حاسمة في تاريخ الصومال.

ونظراً لعدم الاستقرار الذي يسود الصومال فإنه يعاني من أوضاع إنسانية متفاقمة حيث يأتي الصومال كل عام في مرتبة متقدمة في تقرير التنمية البشرية الذي يصدره كل عام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فالصومال في المرتبة 161 من بين 163 دولة، وبين كل لرقة أطفال صوماليين يموت طفل بلغ خمس سنوات ويحصل أقل من 25 % من الصوماليين على ماء نظيف وأقل من 20 % من الأطفال مسجلون في المدارس الابتدائية، كما أن الإسادات الإنسانية التي تقدمها المنظمات الدولية مثل اليونيسف في مجالات التعليم والصحة محدودة في ظل أوضاع معقدة وصعبة.

ويعاني الصومال أيضاً من أزمات ملحة أبرزها الجفاف الذي خلفه الحروب إلى جانب انتشار الإبola الذي يعد أحد التحديات الملحة الخطيرة بالإمكان تساعد أزمة اللاجئين الذين يعانون عدالة شديدة وأوضاعهم الحالية غير إنسانية . ويرى المقربون ضرورة أن يدعم المجتمع الدولي الصومال لتخفيض حدة الفقر والوصول الآمن للمساعدات الإنسانية إليه.

كان الصومال مطمعاً لاستعماريين بريطاني والبرتغالي والإيطالي، وكان أيضاً أكثر إغراءً وهي تسلّل لغاب حتى جبراته ليستأپنوا لأخذ حصتهم من العكة الصومالية، وكانت النتيجة تقسيم الصومال إلى عدد أصواتي اليد: فرشاشا تستعمر الصومال الفرنسي (جيبيتو) عام 1884 وبريطانيا يستقر بها المقام في الإقليم الشمالي عام 1887 وإيطاليا تحظى رحالها على الجنوب في العام 1889.

أما الأثقاء والجيران فقد كان لهم قصبة متابعة للاستعمار، لكنها عصبة على نفسها ما خلقته من تركة ثقيلة أضحت تؤثر على مستقبل الصومال حتى اللحظة.

لقد أخذت أنجوبية إقليم الأوجادين 1897، فيما خضع إقليم (N.F.D) للسيطرة الكينية في العام 1924. ظل الاستعمار قاضياً على الصومال في أجزاءه الثلاثة، فكانت النتائج تقسيم الصومال ونهب رثوته علاوة على إعاقةه وأبنائه من الاستقرار. وفي إقليم الأوجادين وإقليم نخل الصومال في حروب طاحنة شكل إقليم الأوجادين وإقليم نخل مع كينيا لم يكسب منها سوى أنه خسر أكثر من الأرض، حيث خلت هذه الأقاليم

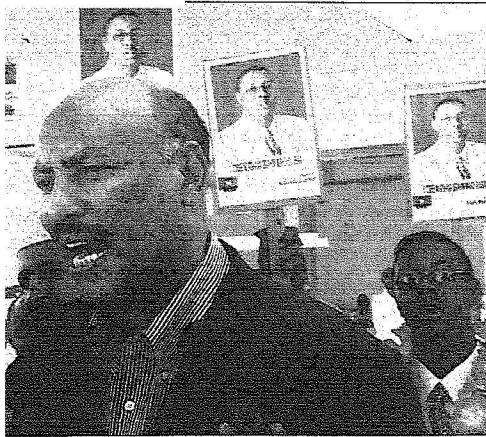
الأخرى من المشاركة في الحكم وجعل السلطة والمالي يدوران في كتف قبیته، الآخر الذي جعل بالتفقة عليه، وكانت من تأثیره عودة الصومال إلى ما قبل الوحدة وأنهيار الدولة الصومالية التي كانت تملك القوة العسكرية والجغرافية والموقع الهام على ساحل يمتد لأكثر من 3500 كم ومساحة تزيد عن 750 ألف كيلومتر مربعًا، ليزيد الطين بلة حينما جعل من اعتماده على المؤسسة العسكرية كأداة لتنبید الحريات، بل وأقل كل من مخالفة الرأي، على أن هذه الأوضاع الداخلية المعقّدة لم تكن هي فقط محتة الصومال؛ إذ زايدت حدة الأزمة على خلفية علاقات إقليمية أكثر تعقيداً لصومال. فقد مدخل الصومال في ثالث مواجهات مع أثيوبيا، اشتتان منها بقيادة الجنرال يحيى (1964-1978)، من أجل

مصدر لإزعاجه حتى اللحظة.. ولم تفلح المباردات الإقليمية والدولية في تحقيق أمال الصوماليين بالاستقرار بعيداً عن دوامة الموت بسبب صراعاته وخلافات جرانه في تعقيم المساحة وجعل البحر يتسع أكثر حتى غداً اليوم مذيبة جماعية، النقام الصومالي الذي قال في الوحدة في يونيو 1960، حيث اندحر شملاء، الذي خضع للسيطرة البريطانية مع جنوبه، الذي كان يدخل السيطرة الإيطالية، فيما عُرف بجمهوريّة الصومال الديموقراطية.

لقد كان الشهاليون بداعٍ للوحدة رغم من هرولوا نحوها وبذلوا من أجل ذلك الشغف والنفيس، لكن النتائج جاءت مختلفة لأنهم.. كون الجنديين من من سيطروا على الدولة، ورغم أن الشحال بدأ ثروات فقد كان ينتجه بذاته إلى المسؤولين في الجنوب الذين توّجوا هذا التوجه باقتدار المؤسسة العسكرية والسيطرة على الحكم بقيادة الجنرال محمد سيديري العام 1969.

لقد استنقذ محمد سيدار بيري قوه ودو بحار من أجل أهداف متعددة منها قريبة وإقليمية ليتوّج مواجهاته في الداخل مع أخيه على النحو الذي قاده إلى تدمير "مرجيساً" في الشمال العام 1988، لنتهار الدولة في مطلع التسعينيات من القرن المنصرم بعد معارك لاحدود لها وضحايا بالآلاف لقيها الصومال سفر آخر في الاقتتال الداخلي، الجنرال محمد سيدار بيري، الذي أطاح بالنظام البربراني وبدأ حكمه العسكري بالحديد والنار، قوّض أركان حكمه حينما جعل من الدولة مكاناً شخصياً له ولأسرته.. فقد أضحي الانتماء النبلي في الصومال رغم صرخته بتحريم القالية بعد سنتين من بداية حكمه، ليترك الحكم على مثلث عشائر تمثل أصله في عشرته (بيري) وزوجته وأبنائها والصلع الثالث في عشرة أخوات، والحقيقة أن جميع هذه العشائر الثلاث تدخل ضمن بنية قبليّة كبيرة تسمى "الدارود".

لقد سبب هذا النهج القبلي لبيري حرمان القبائل



اجتماع طريق المعلنة الصومالية المقعد في أسمرة

أثيوبيا في العام 1978 بمشروع مشترك مع كينيا تضمن تحلي الصومال عن مطالبيها في (أثيوبيا، كينيا، جيبوتي)، في وقت كان الصومال يعيش حالة ضعف بسبب تزايد المشاكل الداخلية وتصعيد الخناق عليه من جيرانه، ورغم أن سبورت الأستاند الصومالي كان ينبع على صورة دمج كافة الأقاليم الصومالية الثلاثة (أوجادين، نجد، جيبوتي)، إلا أن ضعف الصومال جعله يوقف هذه المواجهات، وهذه المطالب في هذه الأقاليم وقبل بالمشروع المشترك لأنثيوبانيا وكينيا بعد هزيمة تقليدية منها الصومال في مواجهته الأخيرة مع أثيوبيا في أوجادين عام 1978.

توترات دولية

في المقابل فإن العلاقات الدولية للصومال كانت انخسارة لعلاقات الإقليمية، حيث أتت التوترات الإقليمية للصومال إلى جعل علاقاته الدولي محل تأثر واضح سواء عندما كانت في المسرك الإشتراكي الذي اتخده نظام محمد سعيد بري العسكري مهددة رسيبة له بعد توقيع السلطة أو عندما جاء إلى المعاشر الغربي، حيث ذات وجهة الأولى نحو روسيا هي انحسار توجه أثيوبيا نحو الغرب، وعندما اتجهت أثيوبيا شرقاً نحو روسيا اتجه الاهتمام الروسي نحوها وتركت الصومال، الأمر الذي اضططره الإتجاه غرباً نحو الولايات المتحدة، لكنها لم تكن تدعنه بنفس ما كانت تقدمه لأنثيوبانيا، كذلك فإن الاتحاد السوفيتي، الذي اتخد من الصومال قواعد عسكرية له واستغل مواطنها في مقديشو وبريريا عندما اتجه نحو أثيوبيا ضاغط من مساعداته التي كان يقدمها للصومال لتصدر في نهاية السبعينيات إلى ثلاثة مليارات دولار.

استعادة إقليم الأوجادين منها، لكنها، رغم ذلك، لم تتحقق هذا الهدف رغم أنها أوصلت رسائلها لغيرها بتعاطم قوتها وقدرتها على المواجهة، الأمر الذي زاد من استعداد خصومها للمواجهات المقبلة، بل وقاد أثيوبيا وكينيا بتوقيع اتفاقيات معاقة مشتركة.

انضمام جيبوتي

أما فيما يخص جيبوتي فقد حق الصومال النظر إليها، رغم اعتراضها على الانتماء الصومالي، بل وبدخولها في مساندة ودعم الصومال في مواجهاتها مع أثيوبيا،دخلت جيبوتي الجامعة العربية، وبعدها يكون أمسيع صومالي من أصوات الدبلوماسية الصومالية بقيادة الجامعة العربية العام 1977. أما الأوجادين فقد ظل محظوظ تذكر أثيوبيا بمساهمة اكتساحها أيام الجيوش الصومالية مرة وحمل نعمة وغضب ظل أيام الهر يلاحق الصوماليين على طول الخط منة أخرى، دون أن تغفر الأخيرة اللذب الأقوى أو تستطيع حتى شيان مواجهات الثلاث. ومع كينيا كل التوتر سائد حول إقليم نقد (N.F.D) إذ رفضت كينيا رفضاً قاطعاً حتى التفاوض بهذا الشأن، بل إن استكمالها وصل حد تصريح الرئيس "كينياتا" في تلك الفترة بقوله: "إذا أراد الصوماليون المترادفين في درود كينيا الارتباط بالصومال فليا لهم لأن يأخذوا جمالهم ويرجعوا". لقد كانت المطالبات الصومالية بالإقليم (الأوجادين) - (تقد N.F.D) تحيل عليها التهم كثيراً من أثيوبيا وكينيا، بل إن كينيا في كل مواجهة صومالية مع أثيوبيا كانت تعلن حالة الطوارئ وتقوم بقطع حتى العلاقات الدبلوماسية مع الصومال. ومن هنا تجسست مشاكل الصومال في داخل منتخب وعلاقات إقليمية أكثر اشتغالاً بالازمات والمأمورات ومتفرقة الكراهية نحو الصومال حتى كانت النتيجة تقدم

والأمم المتحدة، سرعان ما أتيحت خلافات داخلية وسط قوات التحالف، خصوصاً الفرنسيّة. كذلك فإن هذه القوات، التي كانت من المأذن والكموندروز والتي اكتفت في عملياتها بالصومال بـلاحقة قوات محمد فرح عيديد وتزعزع سلطتها، شُكلت في مهمتها، بل وأصبحت بحسبية أمر حفنة أصبح جنودها عرضة للموت اليومي الموهش في الصومال، ليرحل من تبقى من القوات الدوليّة وتواصل الفصائل صراعاً بين قوات محمد فرح عيديد على يده محمد الفضالي الصومالية التي بدأت بالمواجهة مع بعضها الجارين أسرفت عن تعقّل المأساة الصومالية وإنشاء القتل في الشارع والمحاصري وجعلت من عاصمتها مكاناً لتكلّمات ملؤها بحث السيطرة على الحكم.

ويغول الصوماليون أمّاً كبيرة على اتفاق جدة لإنهاء مسائهم خاصّة بعد قليل أكثر من 14 مؤتمراً للصالحة بين الفصائل الصومالية وإنشاء القتل في دول عربية وأفريقية متّسقة تماماً تقام الرئيس محمد سيد بري عام 1991 وتنبُّو الحرب الأهلية، وإن اتفاق "جدة" عام 2005 الذي جرى في جيبوتي آخر المؤتمرات للصالحة والتي بالرغم من عدم قيامها رسمياً الصومالي ولكن سرعان ما انهار اتفاق وظل الشعور الصومالي في دوامة الحرب الأهلية، وعلى ضوء هذه المعطيات فإن هناك تناولات كبيرة تدور حول مستقبل اتفاق جدة واحتمالات تحاجمه تقرّأ للسوق التاريخي المأساوية لمئونات الصالحة من عام 1991 والتي يعودون فيها بشكل أساسى إلى العصر الخارجي وتقاطعه أحداث الدوى السياسي مع أجندات خارجية لا تستهدف أمن واستقرار الصومال يغير ما تستهدف تحقيق مصالحها في الصومال وخاصة الصراح الأفريقي.

الأفريقي ومحاولتها المستمرة لتصفيق سياسياتهما على أرض الصومال.

بعد كل ذلك سبّيق اتفاق جدة مرّهوناً برادة الصوماليين أنفسهم ومدى تجاوب دول الجوار والدعم العربي الحقيقي لتلك الخطوة التي انجزتها المسئولية التي تترأس الدولة الحالية لل乾坤 العربية.

بالإضافة إلى شحة أسلحة في العام 1985 بلغت قيمتها حوالي أربعة مليارات دولار.. ومن هنا فإن الصومال خسر علاقاته الوليدة مع روسياً القوم سيد بري بعدها بقدر الخبراء الروس من قاعدة بريبرة العسكرية مثلما استغلت أمريكا ملف حقوق الإنسان وعدم احترام سيد بري للحقوق، غيرها للقطع المساعدات إلى حين قيامه بإصلاحات سياسية واقتصادية في الصومال، في السياسة نفسه فإن موافقة الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية ظل غائباً لتسفر معاناة الصوماليين الذين كانوا على وشك الوصول إلى انتصار الدولة.. على المستوى الداخلي، في تلك الأثناء، شُنطت حركات المعارضه في الداخل، خاصة وأن هذه المعارضه التي تتمثل في الحرية القومية وجنبة الخلاص البیدقراطية بعد أن وجدت من يدفعها إقليمياً ودولياً، الأمر الذي يدفع سيد بري إلى استخدام أسلوب أكثر وحشية ضد قيادتها في الشمال والجنوب، لكن تصيب الن شمال إن كبر، حيث قام باستصدار أحكام بالإعدام ضدّه وقتل كثيراً منه، الأمر الذي فاقم من

نقمة الشعوب الذين انجبوها صوب "هرجيساً - بريبرة" تمهيداً لإعلان استقلالهم ليقوم بخوض الجيش وقبر هرجيساً التي مازالت جراحتها تآذاً حتى اللحظة مما عقوبه الرغبة لنفيه بالانقضاض ودفعهم إلى المواجهة حتى كان انهيار نظام سيد بري وسقوط الدولة في الصومال هو البداية أيضاً لإعلان الإقليم الشعبي الانقضاض مطلع التسعينيات من القرن الماضي وسط صمت دولي عما يجري في الصومال، بل إن انتشار الاتحاد السوفيتى وبروز أمريكا كقوة وحيدة في العالم غيب التوازن، الأمر الذي يدفع بهدفه القوة الجديدة إلى ترك أفريقياً كلها وليس الصومال فقط خلف طيورها وعدم الالتفاف لها لتأديب الصومال فضلاً جديداً عنوانه انهيار الدولة وبدبابة الحرب الأهلية، ونظراً لأن أمريكا ظلت لها صفة عن نمو أفريقيا بعض الوقت، فقد اكتفت بأن تكون في إرتريا وأثيوبيا، لتنهى الدولة في الصومال وتختل على مدى قرابة عاشرين عاماً عن الالتفاف لها الحديث الأمريكي إلى بعض الأحيان.

وكانت التدخلات عبارة عن تصريحات تتعاقب بالمعونات والوضع الإنساني حتى العام 1992، حيث عاد اهتمامها ليعلن الانتاجيون بإرسال أربع سفن حربية تقل (2400) جندي في عملية "إعادة الأمل" هي جزء من بداية إعادتها لقيادة العالم، لكن هذا التدخل، الذي تم منحه شرعية دولية من مجلس الأمن